



تأخير الخبر وجوباً



- فامنعه حين يستوي الجزآن عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانٍ^(١)
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبْرًا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا^(٢)
أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً
أَوْ لِأَزِمِ الصِّدْرِ ك: «مَنْ لِي مُنْجِدًا»^(٣)

(١) امنع: فعل أمر، والفاعل: أنت، والهاء (تعود إلى تقديم الخبر) في محل نصبٍ مفعولٌ به، حين: ظرف زمان منصوب متعلق بـ(امنع)، وجملة (يستوي الجزآن): في محل جر بالإضافة، عُرْفًا: تميز، ونكراً: معطوف على التمييز بالواو، عادمي: حال من (الجزآن) منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة، بيان: مضاف إليه مجرور.

(٢) كذا: الكاف: حرف جر، ذا: اسم إشارة في محل جرٍ بالكاف متعلق بـ(امنع)، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط في محل نصب متعلق بجواب الشرط المحذوف، والتقدير: إذا ما الفعل كان الخبر فامنع التقديم، ما: زائدة، الفعل: اسم لـ(كان) المقدرة تفسرها (كان) المذكورة، كان: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (الفعل)، والخبر: خبرها، والجملة مفسرة لـ(كان) المقدرة، وجملة (كان) المقدرة مع معموليها في محلٍ جرٍّ بإضافة (إذا) إليها، وجملة (كان) الثانية: مفسرة لا محل لها من الإعراب، منحصرًا: حال من الهاء في (استعماله)، وجملة: (قصد استعماله): معطوفة على جملة (كان الفعل الخبر) في محل جرٍّ.

(٣) لذي: اللام: حرف جر، ذي: مجرور باللام؛ لأنه من الأسماء الستة، متعلق بـ(مسنداً)، أو: حرف عطف، لازم: معطوف على (ذي) مجرور، مَنْ: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، لي: اللام: حرف جر، والياء: ضمير متصل في محل جر باللام، متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ، والتقدير: مَنْ كائن لي، منجداً: حال من ضمير الخبر.

ينقسم الخبر - بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه - ثلاثة أقسام:

(أ) قسم يجوز فيه التقديم والتأخير، وقد سبق ذكره.

(ب) وقسم يجب فيه تأخير الخبر.

(ج) وقسم يجب فيه تقديم الخبر.

فأشار بهذه الآيات إلى الخبر الواجب التأخير، فذكر منه خمسة مواضع:

الأول: أن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا مبيّن للمبتدأ من الخبر نحو: «زَيْدٌ أَخوك»، و«أفضلٌ من زيدٍ أفضلٌ من عمرو»، ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه؛ لأنك لو قدمته فقلت: «أخوك زيدٌ»^(١)، و«أفضلٌ من عمرو أفضلٌ من زيدٍ»؛ لكان المقدم مبتدأ، وأنت تريد أن يكون خبراً من غير دليل يدلّ عليه، فإن وُجد دليل يدلّ على أنّ المتقدم خبر جاز؛ كقولك: «أبو يوسفَ أبو حنيفة»، فيجوز تقدّم الخبر - وهو أبو حنيفة - لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسفَ بأبي حنيفة، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف^(٢)، ومنه قوله:

٥٢- بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتِنَا

(١) قولنا: «زيد أخوك» معناه: أن زيداَ معروف، ولكن الغاية هي الإخبار بأخوته، فلو قلنا: أخوك زيد؛ لفهم أن الأخوة معروفة، وأن الغاية هي الإخبار بالاسم؛ ولذا قالوا: لا يجوز أن نقدم الخبر في مثل قولنا: (زيد أخوك) خشية اللبس الذي يحصل، فكلٌّ منهما يصلح للابتداء به، غير أن المعنى يختلف.

(٢) القرينة هنا معنوية؛ لأن أبا يوسف كان تلميذاً لأبي حنيفة، فأبو يوسف: مبتدأ، سواء تقدم أو تأخر، وأبو حنيفة: خبر، سواء تقدم أو تأخر.

بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ^(١)

فقوله: «بنونا»: خبر مقدم، و«بنو أبائنا»: مبتدأ مؤخر؛ لأن المراد الحكم على بني أبائهم بأنهم كبنيتهم، وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنيتهم.^(٢)

والثاني: أن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً نحو: «زَيْدٌ قَامَ»، ف«قام» وفاعله المقدر خبر عن (زيد)، ولا يجوز التقسيم، فلا يقال: «قام زيد» على أن يكون «زيد» مبتدأ مؤخرًا، والفعل خبر مقدم، بل يكون «زيد» فاعلاً ل«قام»، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل.

(١) أكثر العلماء على أن هذا البيت لا يُعرف قائله، ونسبه بعضهم إلى الفرزدق. = **المعنى:** إن أبناء أبائنا يشبهون أبناءنا في الصلة بنا والانتساب إلينا، أما أبناء بناتنا فليسوا كذلك؛ لأنهم ينتسبون إلى آبائهم، وهم رجال بعيدون عنا. **الإعراب:** بنونا: خبر مقدم مرفوع بالواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، ونا: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، بنو: مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو، أبائنا: مضاف إليه مجرور، ونا: في محل جرٍّ بالإضافة، وبناتنا: الواو: حرف عطف، بنات: مبتدأ أول، ونا: ضمير في محل جرٍّ بالإضافة، بنوهن: بنو: مبتدأ ثانٍ مرفوع بالواو، والهاء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، أبناء: خبر للمبتدأ الثاني، والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ الأول (بناتنا)، والجملة الكبرى: (بناتنا بنوهن أبناء): معطوفة على الجملة الأولى الابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: (بنونا بنو أبائنا)، فقد قدم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف؛ لوجود القرينة المعنوية التي تعين المبتدأ، وهي تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء. (٢) قد تكون القرينة كقولنا: «رجل صالح حاضر، أو حاضر رجل صالح»، فالوصف هو القرينة المعينة للابتداء.

فلو كان الفعلُ رافعاً لظاهر نحو: «زَيْدٌ قَامَ أبوه»؛ جاز التقديم، فتقول: «قام أبوه زَيْدٌ»، وقد تقدّم ذكر الخلاف في ذلك.

وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً نحو: «الزيدان قاما» فيجوز أن تقدم الخبر فتقول: «قاما الزيدان»^(١)، ويكون «الزيدان» مبتدأ مؤخرًا، و«قاما»: خبراً مقدماً، ومنع ذلك قوم.

وإذا عرفت هذا فقولُ المصنف: «كذا إذا ما الفعلُ كان الخبراً» يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلِي مطلقاً، وليس كذلك، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً كما تقدم.

الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بـ«إنما» نحو: «إنما زَيْدٌ قائمٌ»، أو بـ«إلا» نحو: «ما زَيْدٌ إلا قائمٌ»، وهو المراد بقوله: «أَوْ قُصِدَ استعمالُهُ منحصرًا»، فلا يجوز تقديم «قائم» على «زيد» في المثالين، وقد جاء التقديم مع «إلا» شذوذاً، كقوله الشاعر:

٥٣- يَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بَكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى

عَلَيْهِمْ، وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْوَلُ^(٢)

(١) في قولنا: «زيد قام» لو أحرنا المبتدأ لالتبس بالفاعل، أما في قولنا: «زيد قام أبوه» أو «الزيدان قاما»؛ فالالتباس غير حاصل؛ لأن الفعل رفع فاعله؛ ولذا جاز تقديم المبتدأ وتأخيره.

(٢) البيت للكُمَيْت بن زيد من «هاشمياته» التي قالها في مديح بني هاشم، المعوّل هنا: مصدر ميمي بمعنى: التعويل؛ بمعنى: الاستناد والاعتماد.

المعنى: هل يرتجى النصر على الأعداء إلا بك يا رب؟ وهل يعتمد في كل أمر إلا عليك؟

الأصل: وهل المعوّل إلا عليك؟ فقدّم الخبر.

الرابع: أن يكون خبراً لمبتدأ قد دَخَلَتْ عليه لامُ الابتداء نحو: «لَزَيْدٌ قائمٌ»، وهو المشار إليه بقوله: «أو كان مُسنداً لذي لام ابتداء»، فلا يجوز تقديم الخبر على اللام، فلا تقول: «قائمٌ لَزَيْدٌ»؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام، وقد جاء التقديم شذوذاً، كقول الشاعر:

٥٤- خالي لأنت، ومَنْ جريرٌ خاله

يَنبِلُ العلاءَ، ويكْرُمُ الأخوالاً^(١)

الإعراب: يا: أداة نداء، رب: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً، والياء: في محل جرٍّ بالإضافة، هل: حرف استفهام، إلا: أداة حصر، بك: جار ومجرور متعلق بـ(يرتجى)، النصر: مبتدأ، يرتجى: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضم المقدر على آخره للتعذر، ونائب الفاعل: ضمير = مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (النصر)، والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ، (ويجوز أن نعلق الجار والمجرور (بك) بمحذوف خبر للمبتدأ (النصر)، وتكون جملة (يرتجى) حالية في محل نصب، وهل: الواو عاطفة، هل: حرف استفهام، إلا: أداة حصر، عليك: على: حرف جر، والكاف: ضمير متصل في محل جر بـ(على)، متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ (المعول)، والجملة معطوفة على جملة (هل إلا بك النصر يرتجى) الاستثنائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «إلا عليك المعوّل» فقد قدّم الخبر المحصور بـ(إلا) على المبتدأ شذوذاً؛ لأن رتبة المحصور التأخير، ونجد شاهداً آخر على الموضوع نفسه في الشطر الأول إذا أخذنا برأي من يعرب «بك» متعلقاً بمحذوف خبر.

(١) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن، ويروى مكان (ومن جرير): ومن تميم، ومن عوف.

المعنى: إن جريراً خالي، ومن كانت حؤولته إلى جرير نال مجداً وكُرّم نسباً.

ف«لأنت» مبتدأ مؤخر، و«خالي»: خبر مقدم.

الإعراب: خالي: خبر مقدم مرفوع بالضم المقدر على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير في محل جرّ بالإضافة، **لأنت:** اللام: ابتدائية، أنت: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، جرير: مبتدأ ثانٍ، **خاله:** خبر للمبتدأ الثاني مرفوع، والهاء: في محل جرّ بالإضافة، **والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ينل:** فعل مضارع = مجزوم بـ(من) تشبيهاً للموصول بالشرط، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (من)، والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ: (من)، **وجملة المبتدأ والخبر:** من... ينل: استئنافية لا محل لها من الإعراب، **ويكرم:** الواو حرف عطف، **يكرم:** فعل مضارع معطوف على (ينل) مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسر دفعاً لالتقاء الساكنين، والفاعل هو، **الأخوالا:** تمييز منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «خالي لأنت» على الإعراب الذي أعرناه؛ فقد قدم الخبر على المبتدأ المقترن بلام الابتداء، وهو شاذ، وللنحاة في هذا البيت أقوال كثيرة؛ منها: أن **خالي:** مبتدأ، وأنت: خبر لمبتدأ محذوف، واللام داخله على هذا المبتدأ، **والجملة:** خبر، ولا شذوذ، والتقدير: خالي لهُو أنت، ومنها: أن **خالي** مبتدأ، وأنت خبر، والأصل: لخالي أنت، فاللام في الخبر زحلت للضرورة، ومنهم من قال: **اللام** زائدة، وليست للابتداء، ومنهم من جعل «من» شرطية جازمة، وفعل (ينل) جوابها، وفعل الشرط (كان) المقدر؛ أي: التي اسمها ضمير الشأن، وهو ضعيف؛ لأن حذف فعل الشرط بعد غير «إن» شاذ، وقيل أقوال كثيرة في إعراب (الأخوالا)، ويكون الشاهد في إعرابنا: دخول «ال» على التمييز شذوذاً.

الخامس: أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كأسماء الاستفهام نحو: «مَنْ لي منجداً؟ فـ«مَنْ»: مبتدأ، و«لي»: خبر، و«منجداً» حال، ولا يجوز تقديم الخبر على «مَنْ»، فلا تقول: «لي مَنْ منجداً»^(١).

(١) يمكن أن نجعل القسمين الرابع والخامس قسماً واحداً بقولنا: يجب تأخير الخبر إن كان المبتدأ مستحقاً للتصدير بنفسه؛ كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط و(كم) الخبرية، أو كان مستحقاً للتصدير بغيره؛ كالذي دخلت عليه لام الابتداء، أو المضاف إلى ما له الصدر؛ كقولنا: غلام مَنْ عندك؟ ومألُ كم رجل لديك؟

تقديم الخبر وجوباً:

وَنَحْوُ: «عندي درهمٌ، وليَ وطْرٌ»

(١) مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ (١)

(٢) كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنًا يُخْبِرُ (٢)

(٣) كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ ك: «أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا» (٣)

(١) نحو: مبتدأ، عندي: ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء، متعلق بمحذوف خبر مقدم، والياء: في محل جرٍّ بالإضافة، درهم: مبتدأ مؤخر وجوباً، لي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وطْر: مبتدأ مؤخر، ملتزم: خبر للمبتدأ (نحو)، تقدم: نائب فاعل لاسم المفعول (ملتزم)، وهو مضاف، الخبر: مضاف إليه.

(٢) كذا: الكاف حرف جر، ذا: اسم إشارة في محل جر بالكاف، متعلق بـ(ملتزم) في البيت السابق، إذا: ظرف متضمن معنى الشرط في محل نصب، متعلق بجواب الشرط المحذوف، وتقديره: إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ.. فتقدمه ملتزم كذا. وجملة (عاد عليه مضمرة): في محل جرٍّ بإضافة (إذا) إليها، مما: من: حرف جر، ما: اسم موصول في محل جرٍّ بـ(من)، متعلق بـ(عاد)، به: جار ومجرور متعلق بـ(يُخْبِرُ)، والضمير يعود إلى الخبر، عنه: جار ومجرور متعلق بـ(يُخْبِرُ)، (والضمير يعود إلى المبتدأ)، مبيناً: حال من الضمير في (به)، يخبر: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل تقديره: هو، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

ومعنى البيت: يلتزم تقدم الخبر إذا عاد على جزء منه ضمير متصل بالمبتدأ، غير أن تعبير الناظم فيه شيء من الالتواء والغموض.

(٣) أين: اسم استفهام في محل نصب على الظرفية المكانية، متعلق بمحذوف خبر مقدم وجوباً؛ لأن له الصدارة، من: اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر، علمته: فعل وفاعل ومفعول أول، نصيراً: مفعول ثانٍ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وخبَرَ المحصُورَ قَدِّمَ أبدأ

ك: «مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا»^(١)

أشار في هذه الآيات إلى القسم الثالث؛ وهو وجوب تقديم الخبر، فذكر أنه يجب في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوِّغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور نحو: «عندك رجل، وفي الدار امرأة»^(٢)، فيجب تقديم الخبر هنا، فلا تقول: «رجل عندك» ولا: «امرأة في الدار»، وأجمع النحاة والعرب على منع ذلك، وإلى هذا أشار بقوله: «ونحو عندي درهم، ولي وطرف... البيت»، فإن كان للنكرة مسوِّغ جاز الأمران، نحو: «رَجُلٌ ظَرِيفٌ عِنْدِي»، و«عِنْدِي رَجُلٌ ظَرِيفٌ».

الثاني: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو: «في الدار صاحبها»، ف«صاحبها»: مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى (الدار)، وهو جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر نحو: «صاحبها في الدار»؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا مراد المصنف بقوله: «كذا إذا عاد عليه مضمراً.. البيت»؛ أي: كذلك يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ،

(١) خبر: مفعول به مقدم لفعل «قَدِّمَ». أبدأ: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بقدم. ما: نافية مهيولة. لنا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، إلا: أداة حصر، اتباع: مبتدأ مؤخر مرفوع، أحمداء: مضاف إليه مرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعملية ووزن الفعل. والألف للإطلاق.

(٢) لو قدمنا المبتدأ وأخرنا الخبر (رجل عندك، امرأة في الدار) لاحتجنا إلى مسوِّغ للابتداء بالنكرة فلو قدرنا الظرف والجار والمجرور متعلقين بمحذوف صفة، فيلتبس الخبر بالصفة، أم في التقديم فينتفي الالتهاس لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف.

وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه، وليست بصحيحة؛ لأن الضمير في قولك: «في الدار صاحبها» إنما هو عائد على جزء من الخبر، فينبغي أن تقدّر مضافاً محذوفاً في قول المصنف: «عاد عليه»؛ التقدير: «كذا إذا عاد على مُلابِسِه»، ثم حُذِفَ المضاف الذي هو (مُلابِس)، وأقيم المضاف إليه -وهو الهاء- مقامه، فصار اللفظ: «كذا إذا عاد عليه»، ومثل قولك: «في الدار صاحبها» قولهم: «على التمرة مثلها زُنداً»^(١)، وقوله:

٥٥- أهابك إجلالاً وما بك قدرة

عَلِيٌّ وَلَكِنْ مِْلءُ عَيْنٍ حَبِيْبُهَا^(٢)

(١) على التمرة: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وجوباً، مثلها: مثل: مبتدأ مؤخر وجوباً، وها: ضمير في محل جرٍّ بالإضافة، زُنداً: تمييز منصوب بالفتحة.
(٢) البيت لُنْصِبِ بن رباح يُشَبِّبُ بامرأته، ولم يشب بأجنبية قط.
المعنى: ليس لك قدرة على إيذائي، ولكنني أخافك وأجلك؛ لأن الحبيب يملأ نفس محبه بالهيبه.

الإعراب: أهاب: فعل مضارع، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنا، والكاف: ضمير متصل في محل نصبٍ مفعولٌ به، إجلالاً: مفعول لأجله، وما: الواو: حالية، ما: النافية، بك: الباء حرف جر، والكاف: ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر بالباء، متعلق بمحذوف خبر مقدم، قدرة: مبتدأ مؤخر، علي: حرف جر، والياء: ضمير متصل في محل جرٍّ بـ(على)، متعلق بـ(قدرة)، ولكن: الواو استئنافية، لكن: حرف استدراك، ملء: خبر مقدم وجوباً، عين: مضاف إليه مجرور، حبيبها: مبتدأ مؤخر مرفوع، وها: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، جملة: ما بك قدرة في محل نصب على الحال من الكاف (أهابك)، وجملة: ملء عين حبيبها: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «ملء عين حبيبها» فقد قدّم الخبر وجوباً؛ لأنه اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر، كما فصلّ الشارح.

ف«حبيُّها»: مبتدأ مؤخر، و«مِلءِ عَيْنٍ»: خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ -وهو «ها»- عائد على «عين»، وهو متصل بالخبر، فلو قلت: «حبيُّها مِلءِ عَيْنٍ» عاد الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً.

وقد جرى الخلاف في جواز: «ضَرَبَ غلامُهُ زيداً» مع أن الضمير عائد على متأخر لفظاً ورتبةً، ولم يجرِ الخلاف -فيما أعلم- في منع «صاحبُها في الدار»، فما الفرق بينهما؟ وهو ظاهر فليتأمل، والفرق: أن ما عاد عليه الضمير وما اتَّصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة: «ضَرَبَ غلامُهُ زيداً»^(١)، بخلاف مسألة: «في الدار صاحبُها»، فإنَّ العامل فيما اتَّصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف.

الثالث: أن يكون الخبر له صدرُ الكلام، وهو المراد بقوله: «كذا إذا يستوجب التصديرا» نحو: «أَيْنَ زَيْدٌ؟» ف«زيد»: مبتدأ مؤخر، و«أين»: خبره مقدم، ولا يؤخر، فلا تقول: «زَيْدٌ أَيْنَ؟»؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وكذلك: «أَيْنَ مَنْ علمتُه نصيراً؟» ف«أين»: خبر مقدم، و«مَنْ»: مبتدأ مؤخر، و«علمتُه نصيراً»: صلة (مَنْ).

الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً نحو: «إنما في الدار زَيْدٌ، وما في الدار إلا زَيْدٌ»، ومثله: «مَا لَنَا إلا اتباعُ أحمدَ».

(١) أوجب أكثر النحاة توسط المفعول وتأخر الفاعل في هذا المثال وما يشبهه؛ أي: إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، فنقول: «ضرب زيداً غلامه»، فيعود الضمير على متقدم في اللفظ وإن كان متأخراً في الرتبة، وبعضهم أجاز تقديم الفاعل، والأفضل أن يقتصر هذا التقديم على الضرورة الشعرية.

حذف المبتدأ أو الخبر جوازاً:

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا

تَقُولُ: «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُمْ؟»^(١)

وفي جَوَابِ «كَيْفَ زَيْدٌ؟» قُلْ: «دَنِفٌ»

فـ«زَيْدٌ» اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

يحذف كلُّ من المبتدأ والخبر إذا دلَّ عليه دليل جوازاً أو وجوباً، فذكر في هذين البيتين الحذف جوازاً، فمثال حذف الخبر: أن يقال: «مَنْ عِنْدَكُمْ؟» فتقول: «زَيْدٌ»؛ التقدير: «زَيْدٌ عِنْدَنَا»، ومثله في رأيي: «خَرَجْتُ إِذَا السَّبْعُ» التقدير: «إِذَا السَّبْعُ حَاضِرٌ»^(٢)، قال الشاعر:

٥٦- نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(٣)

(١) حذف: مبتدأ، ما: اسم موصول في محل جرٍّ بالإضافة، جملة يعلم مع نائب الفاعل المستتر: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، جائز: خبر المبتدأ، زيد: مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: زيد عندنا، مَنْ: اسم استفهام مبتدأ، عندكما: ظرف متعلق بمحذوف خبر، والكاف في محل جرٍّ بالإضافة، والميم: حرف عماد، والألف: علامة التثنية.
(٢) في رأي من يجعل «إذا» الفجائية حرفاً، ومنهم من جعلها ظرف زمان أو مكان متعلق بالخبر وما بعدها مبتدأ، والتقدير: في زمن خروجي أو في مكان خروجي السبع.
(٣) البيت لقيس بن الحطيم.

المعنى: تختلف بنا سبل الرأي، ولكن كلاً منا يرضى بما يعتقدُهُ.

الإعراب: نحن: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، بما: الباء: حرف جر، ما: اسم موصول في محل جرٍّ بالباء، متعلق بمحذوف خبر، والتقدير: نحن راضون بما عندنا، =

التقدير: «نحن بما عندنا راضون».

ومثال حذف المبتدأ أن يقال: «كيف زيد؟» فتقول: «صحيح»؛ أي: «هو صحيح»، وإن شئت صرحت بكل واحد منهما، فقلت: «زيد عندنا، وهو صحيح»، ومثله قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾^(١) أي: من عمل صالحاً فعمله لنفسه، ومن أساء فإساءته عليها.

قيل: وقد يحذف الجزءان - أعني: المبتدأ والخبر - للدلالة عليهما؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَلْتَمِئَ بِبَيْتِنَ مِنَ الْمَجِيزِ مِنَ نَسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ

=عندنا: عند: ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف صلة الموصول؛ أي: بما استقر عندنا، ونا: ضمير في محل جرٍّ بالإضافة، الواو: حرف عطف، أنت: مبتدأ في محل رفع، بما: جار ومجرور متعلق بـ(راضٍ)، عندك: ظرف متعلق بمحذوف صلة، والكاف: في محل جرٍّ بالإضافة، راضٍ: خبر (أنت) مرفوع بالضممة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، والرأي مختلف: الواو حالية، وما بعدها: مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب على الحال، والتقدير: نحن راضون وأنت راضٍ حال كوننا مختلفي الرأي.

الشاهد فيه: قوله: «نحن بما عندنا» فقد حذف الخبر جوازاً، وسهل ذلك دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه.

(١) قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾

فصّلت (٤٦) ﴿مَنْ﴾: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، ﴿عَمِلَ﴾: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، والفاعل: هو، والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ، ﴿فَلِنَفْسِهِ﴾: الفاء: رابطة للجواب، لنفس: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فعمله كائن لنفسه، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

والشاهد في الآية: حذف المبتدأ جوازاً بعد فاء الجزاء في الموضعين.

وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ ^(١)؛ أي: «فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ»، فحذف المبتدأ والخبر -وهو: فعدتن ثلاثة أشهر- لدلالة ما قبله عليه، وإنما حذفنا لوقوعهما موقع مفرد، والظاهر أنّ المحذوف مفرد، والتقدير: «واللائي لم يحضن كذلك»، وقوله ^(٢): **وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ**: معطوف على **وَالَّتِي بَيَّسْنَ**، والأولى أن يُمثّل بنحو قولك: (نعم) في جواب: «أزَيْدٌ قائم؟» إذ التقدير: «نعم، زَيْدٌ قائم».

حذف الخبر وجوباً:

وَبَعْدَ «لَوْلَا» غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرِ

حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ ^(٣)

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيِّنَتْ مَفْهُومَ «مَعَ»

كَمِثْلِ: «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ» ^(٤)

(١) الطلاق (٤) وتتمة الآية: **﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ**

يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْراً﴾.

(أ) يأتي هنا برأي ثالث في تخريج الآية؛ وهو أن **﴿اللائي﴾** الثانية معطوفة على الأولى،

وأن **﴿فَعِدَّتُهُنَّ﴾** خبر للمبتدأ وما عطف عليه، فلا يكون في الآية حذف.

(أ) بعد: ظرف متعلق بـ(حتم)، غالباً: منصوب بنزع الخافض، حذف: مبتدأ، حتم:

خبر، في نص: جار ومجرور متعلق بـ(استقر)، ذا: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ،

استقر: فعل ماضٍ، والفاعل هو، والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ (ذا)، والمعنى:

حذف الخبر حتم في الغالب بعد (لولا) أو بعد مبتدأ صريح في القسم.

(أ) بعد: ظرف متعلق بـ(حتم)، مع: (قصد لفظه): مضاف إليه، وجملة عينت مفهوم مع:

في محل جرّ بصفة لـ(واوٍ)، كل: مبتدأ، صانع: مضاف إليه، وما: الواو: حرف عطف،

ما: اسم موصول في محل رفع معطوفٌ على (كل)، صنع: فعل ماضٍ، = والفاعل

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا

عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمَرَ^(١)

ك: «ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا» و«أَتَمَّ

تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكْمِ»^(٢)

حاصل ما في هذه الأبيات: أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع:
الأول: أن يكون خبراً لمبتدأ بعد «لولا» نحو: «لولا زيدٌ لأتيتك»^(٣).

هو، والجملة صلة الموصول لا محل لها، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، تقديره: مقترنان، ويمكن اعتبار (ما) موصولاً حرفياً تؤول مع صلتها بمصدر مرفوع معطوف على (كل)، والتقدير: (كل صانع وصنعتة مقترنان).

(١) يكون: فعل مضارع ناقص، اسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو يعود إلى (حال)، خبراً: خبر (يكون) منصوب، والجملة في محل جرّ صفة لـ(حال)، عن الذي: عن: حرف جر، الذي: اسم موصول في محل جرّ بـ(عن)، متعلق بـ(خبراً)، خبره: مبتدأ، والهاء: في محل جرّ بالإضافة، قد: للتحقيق، جملة قد أضمرنا مع نائب الفاعل المستتر في محل رفع خبر عن المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

(٢) ضربي: ضرب: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء في محل جرّ بالإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله، العبد: مفعول به للمصدر، مسيئاً: حال سدّ مسدّ الخبر، والخبر محذوف وجوباً يقدر متعلق (إذا) إن كان المعنى مستقبلاً و(إذ) إن كان ماضياً، وبعده (كان) التامة، وصاحب الحال (مسيئاً) هو فاعل (كان)، والتقدير: ضربي العبد إذ -أو إذا- كان مسيئاً. وأتم: الواو: عاطفة، أتم: مبتدأ، تبيني: مضاف إليه، والياء: في محل جرّ بالإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله، الحق: مفعول به للمصدر، منوطاً: حال سدّ مسدّ الخبر، بالحكم: جار ومجرور متعلق بـ(منوطاً).

(٣) لأتيتك: اللام واقعة في جواب (لولا)، أتيتك: فعل وفاعل ومفعول به، والجملة: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

التقدير: «لولا زيد موجود لأتيتك»، واحترز بقوله: «غالباً» عما ورد ذكره فيه
شذوذاً كقوله:

٥٧- لَوْلَا أَبوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عَمْرٌ

أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدًّا بِالْمَقَالِيدِ^(١)

ف«عمر» مبتدأ، و«قَبْلَهُ»: خبر.

وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب - من أن الحذف بعد «لولا»
واجب إلا قليلاً - هو طريقة لبعض النحويين.

(١) البيت لأبي عطاء السندي من مخضرمي الدولتين يمدح ابن يزيد بن عمر بن هبيرة،
معد هو معد بن عدنان أبو العرب، المقاليد: المفاتيح، وإلقاء المقاليد: كناية عن
الامتثال والطاعة المعنى: لولا ما أصيب به العرب من شدة أبيك وجدك لدانوا لك
جميعاً بالطاعة.

الإعراب: لولا: حرف امتناع لوجود لا محل له من الإعراب، أبوك: أبو: مبتدأ
مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، والكاف في محل جرٍّ بالإضافة، وخبره محذوف
وجوباً تقديره: موجود، ولولاك: الواو: عاطفة، لولا: حرف امتناع لوجود، قبله:
قبل: ظرف زمان منصوب متعلق بمحذوف خبر مقدم، والهاء: في محل جرٍّ
بالإضافة، عمر: مبتدأ مؤخر، أَلْقَتْ: ألقى: فعل ماضٍ مبني على فتحة مقدرة على
الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء للتأنيث، إليك: جارٍ ومجرور متعلق ب(ألقى)،
معد: فاعل، بالمقاليد: جارٍ ومجرور متعلق ب(ألقى)، والجملة جواب شرط غير
جازم لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «ولولا قبله عمر» فقد ذكر خبر المبتدأ (الظرف) بعد (لولا) التي
يجب حذف الخبر بعدها في مثل هذا الموضع، وذكره شاذ؛ لأنه عُوِّض عنه بجملة
الجواب، ولا يُجْمَعُ بين العوض والمعوَّض عنه، وللبيت توجيهات أخرى.

والطريقة الثانية: أنّ الحذف واجب دائماً، وأنّ ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول^(١).

والطريقة الثالثة: أنّ الخبر إما أن يكون:

(أ) كوناً مطلقاً.

(ب) أو كوناً مقيّداً^(٢).

فإن كان كوناً مطلقاً وجب حذفه نحو: «لولا زَيْدٌ لكان كذا»؛ أي: لولا زيدٌ موجود، وإن كان كوناً مُقَيِّداً فإمّا أن يَدُلَّ عليه دليل، أو لا؛ فإن لم يدلّ عليه دليل وجب ذكره نحو: «لولا زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَيَّ ما أَتَيْتُ»^(٣)، وإن دلّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه؛ نحو أن يقال: «هل زيدٌ محسنٌ إليك؟» فتقول: «لولا زَيْدٌ هلكت»؛ أي: «لولا زيد محسن إليّ...»، فإن شئت حذف الخبر، وإن شئت أثبتته، ومنه قولُ أبي العلاء المعري:

(١) يعني: أن جمهور النحاة يوجبون كون الخبر بعد (لولا) كوناً عاماً، وما ورد خلاف ذلك أولوه، فقولنا: (لولا زيد سالمتنا ما سلم)، يوجبون أن نقول فيه: لولا مسالمة زيد إيانا (أي: موجودة) ما سلم، وقد حُتِنوا المعري في بيته الذي سيأتي، وحكموا على كل ما لا يمكن تأويله بالشذوذ.

(٢) الكون المطلق: هو الدال على مطلق الوجود دون صفة زائدة؛ كقولنا: لولا زيد لأتيت؛ أي: لولا وجوده دون أن نقيّد هذا الوجود بصفةٍ ما، أما الكون المقيّد فيدلّ على الوجود مقيّداً بصفة زائدة عليه؛ أي: يدل على امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ، فقولنا: لولا زيد سالمتنا ما سلم، امتنع فيه هلاك زيد لا لوجوده فحسب وإنما لوجوده مقيّداً بالمسالمة - فالخبر - وهو جملة (سالمتنا) - كون مقيّد.

(٣) يعني: (محسن): خبر (زيد)، ولو حذف لم يدلّ عليه دليل.

٥٨- يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

فلولا الغمدُ يُمسِكُهُ لسالا^(١)

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب^(٢).

الموضع الثاني: أن يكون المبتدأ نصّاً^(٣) في اليمين نحو: «لعمرك لأفعلن»؛ التقدير: «لعمرك قسمي»، ف«عمرك»: مبتدأ، و«قسمي»: خبره، ولا يجوز التصريح به.

(١) البيت لأبي العلاء المعري يصف فيه سيفاً، العضب: السيف القاطع، الغمد: قراب السيف. **المعنى:** يذيب الرعب من هذا السيف كل سيف قاطع، فلولا أن أعمادها تمسكها لسالت خوفاً وفزعاً.

الإعراب: يذيب الرعب: فعل وفاعل، منه: جار ومجرور متعلق بـ(الرعب)، كل: مفعول به، عضب: مضاف إليه، فلولا: الفاء استئنافية، لولا: حرف امتناع لوجود، الغمد: مبتدأ، يمسكه: فعل مضارع، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو يعود إلى (الغمد)، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ (الغمد)، لسالا: اللام: واقعة في جواب (لولا)، سال: فعل ماض، والفاعل هو، والألف: للإطلاق، والجملة جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

التمثيل به: في قوله: «فلولا الغمد يمسكه» فقد صرح بالخبر بعد (لولا) لأنه كون خاص، ويمكن حذفه لدلالة الكلام عليه، وقد لحنه الجمهور كما مرّ، وخرّجه جماعة على وجه يصح على رأي الجمهور، وهو أن جملة (يمسكه) في تأويل مصدر مرفوع على أنه بدل اشتمال من (الغمد)، والخبر محذوف، والأصل: أن يمسكه، ثم حذفت (أن) المصدرية، فارتفع الفعل الذي كان منصوباً بها.

(٢) الشراح جميعاً حملوا قول ابن مالك على هذا المذهب دون سواه.

(٣) أي: أنه لا يستعمل إلا في القسم، ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه.

قيل: ومثله: «يَمِينُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ»^(١) التقدير: «يَمِينُ اللَّهِ قَسْمِي»، وهذا لا يَتَعَيَّنُ أن يكون المحذوف فيه خبراً؛ لجواز كونه مبتدأ، والتقدير: «قَسْمِي يَمِينُ اللَّهِ»، بخلاف «لَعْمَرُكُ»، فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً؛ لأنَّ لام الابتداء قد دخلت عليه، وحقَّقها الدخول على المبتدأ، فإن لم يكن المبتدأ نصّاً في اليمين^(٢) لم يجب حذف الخبر نحو: «عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ»؛ التقدير: «عَهْدُ اللَّهِ عَلِيٌّ»، فـ«عَهْدُ اللَّهِ»: مبتدأ، و«عَلِيٌّ»: خبره، ولك إثباته وحذفه.

الموضع الثالث: أن يقع بعد المبتدأ واو هي نصٌّ في المعية نحو: «كَلَّ رَجُلٌ وَضِيعَتُهُ»، فـ(كَلَّ): مبتدأ، وقوله: «وَضِيعَتُهُ»: معطوف على (كَلَّ)، والخبر محذوف، والتقدير: «كَلَّ رَجُلٌ وَضِيعَتُهُ مَقْتَرَنَانِ»، ويقدر الخبر بعد واو المعية، وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر؛ لأن معنى «كَلَّ رَجُلٌ وَضِيعَتُهُ»: كَلَّ رَجُلٌ مَعِ وَضِيعَتِهِ»، وهذا الكلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر، واختار هذا المذهب ابن عصفور في «شرح الإيضاح»^(٣).

فإن لم تكن الواو نصّاً في المعية لم يحذف الخبر وجوباً نحو: «زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمَانِ».

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مصدراً، وبعده حال سدّت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً، فيحذف الخبر وجوباً؛ لسدّ الحال مسدّه، وذلك

(١) لِأَفْعَلَنَّ: اللام: واقعة في جواب القسم، أفعال: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، ونون التوكيد: حرف لا محل له من الإعراب، والجملة: جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

(٢) بأن كان يستعمل في غير القسم كثيراً، فلا يفهم منه القسم حتى يذكر المقسم عليه.

(٣) الإعراب الأول أفضل؛ لأن الواو لا تصلح للإخبار وإن كانت بمعنى (مع)؛ لأنها حرف، وليست ظرفاً.

نحو: «ضُرِّي العبدَ مسيئاً»، ف«ضُرِّي»: مبتدأ، و«العبدَ»: معمول له، و«مسيئاً»: حال سدّت مسدّ الخبر، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: «ضُرِّي العبدَ إذا كان مسيئاً» إن أردت الاستقبال، وإن أردت الماضي فالتقدير: «ضُرِّي العبدَ إذ كان مسيئاً»، ف«مسيئاً»: حال من الضمير المستتر في «كان» المفسّر ب«العبد»، و«إذا كان» أو «إذ كان»: ظرف زمان نائب عن الخبر^(١).

وتبّه المصنف بقوله: «وقبل حال» على أن الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدّت مسدّ الخبر، كما تقدم تقريره.

واحترز بقوله: «لا يكون خبراً» عن الحال التي تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو ما حكى الأحفش رحمه الله من قولهم: «زيد قائماً»، ف(زيد): مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: «ثبت قائماً»، وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً، فتقول: «زَيْدٌ قائمٌ»، فلا يكون الخبر واجب الحذف، بخلاف: «ضُرِّي العبدَ مسيئاً» فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها، فلا تقول: «ضُرِّي العبدَ مسيء»؛ لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيء.

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر نحو: «أتمُّ تبييني الحقَّ منوطاً بالحِكم» ف«أتمُّ»: مبتدأ، و«تبييني»: مضاف إليه، و«الحقَّ»: مفعول لـ(تبييني)، و«منوطاً»: حال سدّت مسدّ الخبر «أتمُّ»، والتقدير: «أتمُّ تبييني الحقَّ إذا كان - أو إذ - كان منوطاً بالحِكم».

حذف المبتدأ وجوباً:

ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوباً، وقد عدّها في غير هذا الكتاب أربعة:

(١) مرّ إعراب ذلك مفصلاً في ص: (٢٣٧) الحاشية الثانية.

الأول: النعت المقطوع إلى الرفع في مدح نحو: «مررتُ بزَيْدِ الكَرِيمِ»، أو ذمّ نحو: «مررتُ بزَيْدِ الخَبِيثِ»، أو ترخّم نحو: «مررتُ بزَيْدِ المسكِينِ»، فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوباً، والتقدير: «هو الكَرِيم، وهو الخَبِيث، وهو المسكِين»^(١).

الموضع الثاني: أن يكون الخبر مخصوص «نعم أو بئس»؛ نحو: «نعمَ الرجلُ زَيْدٌ»، و«بئس الرجلُ عمرو»، و«زيد وعمرو» خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: «هو زيد»؛ أي: الممدوح زيد، و«هو عمرو»؛ أي: المذموم عمرو^(٢).

الموضع الثالث: ما حكى الفارسيّ من كلامهم: «في ذمّتي لأفعلنّ»، و«في ذمّتي» خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف، والتقدير: «في ذمّتي يمينٌ» وكذلك ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً في القسم.

الموضع الرابع: أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل نحو: «صبرٌ جميلٌ»؛ التقدير: «صبري صبرٌ جميلٌ»، و«صبري»: مبتدأ، و«صبر جميلٌ»: خبره، ثم حذف المبتدأ الذي هو «صبري» وجوباً^(٣).

(١) وجملة المبتدأ والخبر استثنائية لا محل لها من الإعراب، ويمكن أن نصب النعت المقطوع بفعل محذوف تقديره: أمدح أو أذم أو أرحم، والجملة مستأنفة كذلك.

(٢) ويمكن إعراب: (زيد) و(عمرو) مبتدأين، والجملة قبلهما خبراً عنهما.

(٣) من مواضع حذف المبتدأ أيضاً موضعان:

١- بعد (لا سيما) إن جاء الاسم مرفوعاً؛ فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً.

٢- في مثل قولنا: (تعساً لك أو سقياً لك)، فالمصدر مفعول مطلق لفعل محذوف. والجار والجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: اسق سقياً يا الله: الدعاء لك يا فلان.

تعدد الخبر:

وَأَخْبَرُوا بَاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ

عَنْ وَاحِدٍ ك: «هَم سُرَاةٌ شُعْرًا»^(١)

اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ ضاحِكٌ»، فذهب قوم -منهم المصنف- إلى جواز ذلك، سواء كان الخبران في معنى واحد نحو: «هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ»؛ أي: مُرٌّ، أم لم يكونا كذلك كالمثال الأوّل، وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى واحد، فإن لم يكونا كذلك تعيّن العطف، فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قُدّر له مبتدأ آخر^(٢) كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾^(١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ^(٣)، وقول الشاعر:

(١) أخبروا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: في محل رفع فاعل، باثنين: الباء: حرف جر، اثنين: مجرور بالباء وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بالثنى، متعلق ب(أخبروا)، أو: حرف عطف، بأكثر: الباء: حرف جر، أكثر: مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، متعلق ب(أخبروا)، عن واحد: جار ومجرور متعلق ب(أخبروا)، هم: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، سُرَاةٌ: خبر مرفوع، شعرا وأصلها: شعراء: خبر ثانٍ، وقصره لضرورة الشعر.

(٢) يعني أن الخبر المتعدد يأتي على وجهين:

(أ) أن يتعدد الخبر ولكن الخبرين يكونان في معنى واحد، فكأن كلاً منهما جزء من كلمة، وقد أجمعوا على جواز تعدده؛ كمثال الشارح: هذا حلو حامض؛ أي: مرّ.

(ب) أن يتعدد الخبر في لفظه ومعناه، فيصبح الإخبار بكل لفظ عن المبتدأ، كما مثل الشارح، وهذا هو الذي وقع فيه الاختلاف بين النحاة.

(٣) قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾^(١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ^(١٥) فَقَالَ لِمَا يَرِيدُ ﴿البروج (١٤-١٦) والشاهد تعدد الخبر في الآيات الكريمة دون عطف.

٥٩- مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِيٌّ^(١)

وقوله:

٦٠- يَنَامُ يَأْخُذِي مُقَلَّتِيهِ وَيَتَّقِي

بِأُخْرَى الْمَنَايَا، فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ^(٢)

(١) نسب بعضهم هذا البيت لرؤبة بن العجاج، بت: نوع من الكساء، مقيظ: أي: زمن القیظ؛ وهو اشتداد الحرّ.

المعنى: من كان يرفل بحلله فإن لي هذا الثوب الذي يكفيني دهري كله.

الإعراب: من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، يك: فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بالسكون على النون المحذوفة تخفيفاً، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى من، ذا: خبر (يك) منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، بتّ: مضاف إليه، والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ (من)، فهذا: الفاء رابطة لجواب الشرط، هذا: الهاء: للتنبيه، ذا: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، بتي، مقيظ، مصيف، مشتى: أخبار لاسم الإشارة، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: (هذا بتي مصيف مقيظ مشتى): فقد جاء الخبر متعدداً دون عاطف.

(٢) البيت لحميد بن ثور، ويروى: فهو يقظان هاجع، وهو الصحيح؛ لأن القصيدة عينية، وقبله قوله:

وبت كنوم الذئب في ذي حفيظة أكلت طعاماً دونه وهو جائع

المعنى: يصف حذر الذئب، فهو - كما يزعمون - ينام بعين واحدة ويحرس من نفسه بالأخرى خشية المنية فهو نائم يقظ معاً.

الإعراب: ينام: فعل مضارع، وفاعله: هو يعود إلى الذئب، يأخذي: جار ومجرور متعلق ب(ينام)، مقَلَّتِيهِ: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة، والهاء في محل جرّ بالإضافة، ويتقي: الواو: عاطفة، يتقي: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدرة للثقل، والفاعل: هو، بأخرى: جار ومجرور متعلق = ب(يتقي)،

وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد، كأن يكون الخبران مثلاً مفردين نحو: «زيد قائمٌ ضيَّاحكٌ»، أو جملتين نحو: «زَيْدٌ قامَ ضَحِكٌ»، فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخر جملة؛ فلا يجوز ذلك، فلا تقول: «زَيْدٌ قائمٌ ضيَّاحكٌ»، هكذا زعم هذا القائل، ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تحويُّ ذلك كثيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾^(١) جَيَّوزُوا كَوْنٌ ﴿تَسْعَى﴾ خبراً ثانياً، ولا يتعين ذلك؛ لجواز كونه حالاً^(٢).



المنايا: مفعول به لـ(يتقي) منصوب بالفتحة المقدرة للتعذر، فهو: الفاء: استثنائية، هو: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، يقظان: خبر المبتدأ، هاجع: خبر ثان مرفوع، والجملة استثنائية لا محل لها.

الشاهد فيه: قوله: «فهو يقظان هاجع» فقد أخبر عن المبتدأ بخبرين بغير عاطف.

(١) قال تعالى: ﴿قَالَ أَلْقَهَا يَمُوسَىٰ ﴿١٩﴾ فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ طه (١٩، ٢٠)

إذا: فجائية، ﴿هِيَ﴾: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، ﴿حَيَّةٌ﴾: خبر للمبتدأ، وجملة ﴿تَسْعَى﴾ مع الفاعل المستتر: في محل رفع خبر ثان.

(٢) الصحيح أن يقول: لجواز كونه صفة؛ لأن ﴿حَيَّةٌ﴾ نكرة، والجملة بعد النكرات صفات.

أَسْئَلَةٌ وَمَنَاقِشَةٌ

- ١- اشرح متى يجب تأخير الخبر عن المبتدأ؟ معللاً وممثلاً لما تقول.
- ٢- ما المسائل التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ؟ وما علة ذلك؟ مثلاً لما تقول.
- ٣- متى يُحذف كُلاً من الخبر والمبتدأ جوازاً؟ مثلاً لما تقول.
- ٤- بيّن مواضع حذف الخبر وجوباً؟ ومثلاً لكل موضع واستشهد حيث أمكنك.
- ٥- ما المواضع التي يحذف فيها المبتدأ؟ وما سبب ذلك؟ مثلاً.
- ٦- (يتعدد الخبر بعطف وبغير عطف)، بيّن ما في ذلك من خلاف، واذكر رأيك مع التمثيل.



تمرينات

١- عيّن المبتدأ أو الخبر المحذوف فيما يأتي، وبين حكم هذا الحذف، ثم أعرب ما تحته خط:

قال تعالى:

(أ) ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾^(١).

(ب) ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾^(٢).

(ج) ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾^(٣).

(د) ﴿فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾^(٤).

(هـ) ﴿لَعَنَكَ إِتْمَهُمْ لِنِي سَكَرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٥).

(و) ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَأَلَّا يَدْعُوا اللَّهَ حَمِلاً غَيْرَ الَّذِي هُوَ عَنِ الْيَدِ الْيُسْخَرُ﴾^(٦).

وَمَسْجِدٌ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيراً

وقال زهير:

(ز) نِعْمَ امراً هَرِمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً

إلا وكان لمرتاعٍ بها وزراً

(١) آية ١٥٤ سورة البقرة.

(٢) آية ٧ سورة الإسراء.

(٣) آية ٨٣ سورة يوسف.

(٤) آية ٢٥ سورة الذاريات.

(٥) آية ٧٢ سورة الحجر.

(٦) آية ٤٠ سورة الحج.

(ح) ذهبت إلى الكلية فإذا عطلت نصف العام.

٢- كَوْنُ ثلاث جمل يكون الخبر في الأولى محذوفاً جوازاً، وفي الثانية يكون الخبر محذوفاً وجوباً، وفي الثالثة يكون الخبر واجب التقديم.

٣- هات ثلاث جمل يكون المبتدأ في أولها واجب التقديم، وفي ثانيهما ممتنعة، وفي ثالثها جائز.

٤- قال تعالى: ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ١٤ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ١٥ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾^(١).
كيف تُعرب ما بعد الضمير من الأوصاف؟ اذكر وجهة الخلاف في ذلك.

٥- علام يستشهد النحاة بهذه الآيات؟

عندي اصطبارٌ وأما أنني جَزِعٌ
خيرُ اقترابي من المولى حليفَ
أمنجزُ أنتمُ وعداً وثقت به
بنونا بنو آبائنا وبنائنا
يوم النوى فلوجدِ كاد يبريني
وشرُّ بُعدي عنه وهو غضبان
أم اقتنيتم جميعاً وَعَدَ عُرْقوب
بنوهنَّ أبناءَ الرجال الأبعاد

٦- أعرب البيت الآتي وهو للبارودي:

كيف الوثوقُّ بدمة من صاحب؟
وبكل قلب نقطة سوداء

٧- قال المتنبي:

وما أنا إلا سمهريٌّ عرضته
وما الدهر إلا من رواة قصائدي
فزَيْن معروضاً وراع مُسَدِّداً
إذا قلتُ شعراً أصبح الدهرُ مُنْشِداً

اشرح البيتين وبيِّن حكم تقدم المبتدأ فيهما ونوع الخبر.



(١) الآيات: ١٤، ١٥، ١٦ سورة البروج.